فشل الحركة الاجتماعية في العراق

"الرمادي/ ساحة العزة والكرامة"

إن نجاح وفشل الحركات الاجتماعية والسياسية إنما يعتمد على تحقيق مطالب وأهداف الحركة أكثر من أي معيار آخر، وكذلك يعتمد على الاستجابة المتمثلة بالسلطة الحاكمة والنخبة السياسية، وقد فشلت هذه الحركة لأنها لم تحقق مطالبها سوى بشكل محدود وضيق، ولم تصل إلى أهدافها، ولم تستجب لها السلطة الحاكمة بشكل إيجابي، مع أسباب وعوامل أخرى أدت إلى فشلها، ومنها الآتي:

١. سعت السلطة الحاكمة إلى خلق صورة مشوهة وسيئة غير محبوبة لدى العامة من العراقيين تجاه الحركة، ومنها اتهامها بتغذية الإرهاب وأنها الحاضنة الرئيسة له والتفجيرات، ولاسيما للسيارات المفخخة، والإيحاء للشيعة بأن القاعدة والبعثيين وراء الحركة، وأن نجاحها يعني عودة السنة والبعثيين إلى حكم العراق، وبذلك حصل شق وفجوة بين العراقيين بشكل عام والحركة، مما ألبسها ثوب الطائفية الذي فصلته لها الحكومة وأفقدها شعبيتها.
٢. التآمر على الحركة، وذلك بكسب وجهاء عشائر وناشطين سياسيين إلى جانب الحكومة وإعطائهم مناصب وظيفية يتكلمون باسم الجمهور أو باسم الحركة وإغراؤهم بإغداق الأموال ووعودهم بمناصب سياسية مستقبلا.
٣. السعي وراء مبدأ «فرق تسد» والمرتبط بالتآمر على الحركة، وكذلك إغراء الأعضاء بالانسحاب من الحركة أو الانشقاق عنها.
٤. إطالة الوقت والتسويف والمماطلة، وقد استفادت الحكومة من عامل الوقت بشق صفوف قيادات الحركة خاصة وإغراؤهم، مما شجع على بروز الصراعات الداخلية بين القادة أنفسهم وبين الجمهور المشارك بالحركة.

٥. اعتمدت الحكومة على سياسة «جر الأذن» عن طريق التخويف والاعتقالات لناشطي الحركة، والتهديد والاغتيالات والقمع والتدخل العسكري.
٦. عدم وجود قيادة مركزية موحدة مع تعدد القيادات وانقسام القادة فيما بينهم.
٧. انحراف القضية عندما زاد سقف المطالب الذي انتهى إلى مطالب تدعو بعضها إلى الطائفية مثل إقامة إقليم السنة، مما شجع الخطاب الطائفي الذي بدوره عكس صفة الانغلاق على القضية.
٨. الخلفية الاجتماعية والسياسية والثقافية لقادة الحركة، إذ كانت ذات أصول ريفية بدوية لا تستطيع المناورة والتفاوض مع الغير أو الحكومة أو قيادة الجمهور بشكل واع ومرض يساعد على الإبداع والانتشار، مما أعطاها طابع الانغلاق وعدم الانفتاح أو المرونة السياسية.